

دور الإنفاق العمومي في تحقيق أهداف السياسة التعليمية في الجزائر دراسة قياسية (1990-2016)

سميرة كرمين* ، بقبق ليلي اسمهان**

الإرسال: 2019/09/09

القبول: 2019/10/13

النشر: 2019/11/20

ملخص: هذه الدراسة تحاول توضيح مدى تأثير حجم الإنفاق العمومي على قطاع التربية والتعليم، ومدى فعاليته خلال الفترة (1990-2016) في إطار عملية إصلاح المنظومة التربوية، فالملاحظ أنه بالرغم من ارتفاع ميزانية التعليم، إلا أنها لم تحقق كل أهدافها الرامية إلى تحسين الوضعية التعليمية، وعلى هذا الأساس قمنا باختبار العلاقة بين الإنفاق العمومي على التعليم والمؤشرات الكمية للتعليم، وباستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الموزعة ARDL، من خلال دراسة مدى استقرار السلاسل الزمنية، اختبار التكامل المشترك، اختبار مدى صلاحية النموذج المقدر، واستخدمنا بيانات سنوية لكل متغيرات الدراسة ابتداء من سنة 1990 إلى غاية 2016، وأشارت النتائج إلى وجود تأثير إيجابي وغير معنوي للإنفاق العمومي على التعليم على معدل الالتحاق بالتعليم للمستويات الثلاث (الابتدائي، المتوسط، الثانوي).

الكلمات المفتاحية: سياسة تعليمية؛ إنفاق عمومي؛ قطاع تعليم؛ ARDL.

تصنيف JEL: A 20 ، E00

Standart Modeling of the impact of public Exenditure on the Education Secteur in Algeria (1990- 2016)

Abstract: This study attempts to explain the extent of the effect of public spending on the education sector and its effectiveness during the period 1990-2016 in the process of reforming the educational system using quantitative indicators of education. To improve the educational situation. On this basis, we tested the relationship using the ARDL model by examining the stability of the time series, the joint integration test, the validity test of the estimated model, and using annual data for all the variables of the study From 1990 to 2016. The results indicate that there is a positive and insignificant effect of public expenditure on education on the level of enrollment in education for the three levels (primary, intermediate, secondary).

Keywords: Educational policy; public expenditure; education sector; ARDL.

JEL Classification : A 20 ، E00.

* طالبة دكتوراه، جامعة معسكر، الجزائر، rebanisam@yahoo.fr (المؤلف المرسل)

** أستاذة محاضرة "أ"، جامعة معسكر، الجزائر، bakbaksma@yahoo.fr

مقدمة:

أولت الجزائر اهتماما كبيرا بقطاع التعليم، إذ لا تخلوا أجدانها السياسية دون أن تتخللها قضايا التعليم على رأس أولوياتها، خاصة بعد إدراكها أن للتعليم انعكاسات مباشرة على التنمية الاقتصادية للدولة، حيث قامت بتجسيد جملة من البرامج التعليمية والخطط الإستراتيجية، وذلك إيمانا منها بأهمية مجانية التعليم، وما ألزمها تخصيص مبالغ مالية معتبرة من ميزانيتها لتمويل القطاع، من أجل تحقيق مبدأ تكافؤ الفرص بين المتعلمين، وفي هذا الإطار سعت الحكومة إلى تحقيق عدة إنجازات كانت ضمن تطلعات سياساتها التعليمية، كرفع من معدلات الالتحاق بالمدارس في جميع الأطوار وتحقيق تكافؤ الفرص بين الجنسين في التعليم، والحد من نسبة الرسوب المدرسي وتحسين جميع الجوانب النوعية للتعليم كرفع من كفاءة المعلمين وتطوير المناهج الدراسية والتوسع في إنشاء المؤسسات التعليمية، وكذا توفير مختلف الخدمات التعليمية والصحية والاجتماعية للمتعلمين وتوفير لهم البيئة الآمنة للتعليم.

لكن بالرغم من حجم المخصصات المالية الكبير للقطاع، والجهود المبذولة من طرف الدولة للرفع من مستوى الخدمات التعليمية المقدمة، إلا أن الاستفادة من ذلك تبقى دون المستوى المطلوب، أين بقي عرضة للعديد من المشاكل كالتقصير الإداري من جهة وعدم فعالية السياسات التعليمية المتبعة من جهة أخرى، وأمام هذه التحديات النوعية أصبح من الضروري البحث عن سبل لمواجهة هذه التحديات لتوفير خدمات تعليمية متميزة وعالية الجودة، من خلال التسيير العقلاني والرشيد للموارد المالية الموجهة للقطاع والاهتمام بالطاقات المؤهلة حتى تؤدي مهامها على أحسن وجه ممكن. وعلى ضوء ما سبق سنحاول من خلال هذه الورقة البحثية الإجابة الإشكالية التالية:

هل يساهم الإنفاق العمومي في تحقيق أهداف السياسة التعليمية بفعالية في الإقتصاد الجزائري؟

- **فرضيات الدراسة:** للإجابة على إشكالية البحث تم إقتراح الفرضيات التالية:

- يساهم الإنفاق العمومي في تحقيق أهداف السياسة التعليمية بفعالية.

- يؤثر الإنفاق العمومي تأثيرا إيجابيا على نتائج التعليم في الجزائر.

- **أهداف الدراسة:** تهدف هذه الدراسة إلى معرفة مدى مساهمة الإنفاق العمومي في تحقيق أهداف السياسة التعليمية في الجزائر، وذلك من خلال تسليط الضوء على الدور الهام الذي يلعبه الإنفاق العمومي في تمويل قطاع التعليم، ومدى فعاليته في تفعيله خاصة في ظل توالي الأزمات على الإقتصاد الجزائري.

- **منهجية الدراسة:** تم الإعتماد على المنهج الوصفي التحليلي لمحاولة وصف وتحليل كيفية تأثير الإنفاق العمومي على قطاع التعليم من خلال المؤشرات الكمية، كما تم الإعتماد على المنهج القياسي من خلال بناء نموذج الإندثار الذاتي للفجوات الموزعة لتوضيح العلاقة بين الإنفاق العمومي على التعليم ومعدل الإلتحاق بالتعليم الإبتدائي والمتوسط والثانوي وكذا معدل التسرب المدرسي ومعدل التلاميذ الذين أتموا المرحلة الإبتدائية.

- **الدراسات السابقة:**

■ **دراسة (John C Anyanwu & Andrew E. O Erhijakpor) (2007):** تناولت الدراسة العلاقة بين الإنفاق العام ومعدل الإلتحاق بالتعليم الإبتدائي والثانوي في الدول الأربعة التي تم تعيينها مؤخرا كأقطاب للنمو في إفريقيا والمعروفة بدول (SANE) وهي الجزائر، مصر، جنوب إفريقيا، نيجيريا، وتم اختبار العلاقة باستعمال تقنية تحليل التكامل المتزامن لبيانات البانل خلال الفترة الزمنية المحددة من (1990 إلى 2002)، ومع أخذ بيانات الإنفاق العام كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي ومعدل الإلتحاق بالتعليم الإبتدائي والثانوي كمتغيرات للدراسة، وقد تم اختيار هذا الأخير للرصد والمساعدة على تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، وكشفت النتائج المتحصل عليها أن الإنفاق العام على

التعليم يؤثر إيجاباً على معدلات الالتحاق بالتعليم في مرحلتيه الابتدائي والثانوي، خاصة في دولة الجزائر ونيجيريا التي كان التأثير قويا وبشدة. (John, 2007, pp 1-9) Anyanwu & Andrew E. O Erhijakpor, 2007, pp 1-9

■ دراسة (RisikatOladoyin) (2011): تبحث هذه الدراسة عن مدى تأثير الإنفاق التعليمي على النتائج التعليمية في نيجيريا للفترة (1975 - 2007)، باستخدام التكامل المشترك ونموذج تصحيح الخطأ (ECM)، ومع أخذ معدل معرفة القراءة والكتابة لدى البالغين كمتغير تابع والإنفاق على التعليم ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي كمتغيرات مستقلة.

أظهرت نتائج التكامل المشترك بوجود حالة توازن بين المتغيرات على المدى الطويل، وهذا ما يظهر العلاقة الإيجابية بين الإنفاق التعليمي والنتائج التعليمية.

ووجود علاقة إيجابية بين نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ومعدل معرفة القراءة والكتابة لدى البالغين، لأن ارتفاع دخل الفرد سوف يؤدي إلى انخفاض التكلفة النسبية لتسجيل الأطفال في المدارس، وهذا ما يشير إلى زيادة الدخل سوف تؤدي إلى زيادة معدل الالتحاق بالمدارس وهذا ما يحسن معدل معرفة القراءة والكتابة لدى البالغين على المدى الطويل بالإضافة إلى أن الزيادة في الدخل تؤدي إلى زيادة الطلب على التعليم.

(RisikatOladoyin, 2011, pp7-15)

■ دراسة (Roland Craigwell & Danielle Bynoe & Shane Lowe)، (2012): الغرض من هذه الدراسة هو تقييم فعالية الإنفاق العام على الرعاية الصحية والتعليم، وذلك من خلال تقييم متوسط العمر المتوقع ومعدل الالتحاق بالمدارس، وتمت الدراسة على 19 دولة من البحر الكاريبي، خلال الفترة المحددة من (1995 إلى 2007) بالنسبة للرعاية الصحية ومن (1980 إلى 2009) بالنسبة للتعليم، وتم تقدير النموذج باستخدام على طريقة المربعات الصغرى العادية، حيث كشفت النتائج أن الإنفاق على الصحة له تأثير إيجابي على الصحة، في حين أن الإنفاق على التعليم ليس له تأثير ملموس على التعليم، وهذا جاء عكس ما أثبتته الدراسات السابقة التي أجريت في دول بحر الكاريبي على وجود تأثير إيجابي على التعليم وعلى أنه يزيد من جودة النظام التعليمي ونسبة التلاميذ الملتحقين بالمدارس الابتدائية والثانوية وكذا نسبة المعلمين. (Roland Craigwell & Danielle Bynoe & Shane

Lowe, 2012, pp04-18)

■ دراسة (SenadzaBernardin) (2015): تبحث الدراسة عن مدى تأثير الإنفاق العام على نتائج التعليم الابتدائي في دول جنوب صحراء إفريقيا، والمتعلقة أساساً بمعدل الالتحاق بالمدارس الابتدائية ومعدل الإصرار على إنهاء المرحلة الابتدائية، باعتبارهما من المؤشرات المهمة التي اقترحتها الأمم المتحدة لقياس التقدم المحرز نحو تحقيق الأهداف الإنمائية بشأن التعليم الابتدائي، حيث تم استعمال بيانات سنوية لـ 18 دولة من جنوب إفريقيا خلال الفترة (2000-2012)، وتم تقدير النموذج باستعمال طريقة المربعات الصغرى العادية، وقد أظهرت النتائج أن الإنفاق العام يؤثر إيجاباً على معدل الالتحاق بالمدارس الابتدائية ومعدل الإصرار على الصف الأخير من التعليم الابتدائي، وهذا ما يدل على وجود فعالية للإنفاق العام على نتائج التعليم، وقد خلصت الدراسة أنه يمكن تحقيق نتائج جيدة في التعليم في حالة رفع من معدلات الإنفاق العام وجعله ضمن أولويات الحكومات. (SenadzaBernardin and all, 2015, pp 314-330)

■ دراسة (Charles Uchennaobi & Sylvester Chukwunonso & Stephen Kelechi) (Dimnwobi)، (2016): تعالج الدراسة الإنفاق الحكومي على التعليم ونتائج التعليم في نيجيريا، وتم تقدير

النموذج باستعمال طريقة المربعات الصغرى العادية، وباستخدام بيانات السلاسل الزمنية من (1970-2013)، واختبار جذر الوحدة (ديكي فولرموسع) (ADF)، ومع أخذ معدل الالتحاق بالمدارس الابتدائية كمتغير تابع والإنفاق على التعليم كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي والإنفاق على الصحة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ومعدل نمو السكان في المناطق الحضرية كمتغيرات مستقلة، كشفت النتائج المتوصل إليها أن الإنفاق على التعليم له تأثير إيجابي وهام على نتائج التعليم في نيجيريا، وأن الإنفاق على الصحة ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي والنمو السكاني في المناطق الحضرية لهما آثار إيجابية على نتائج التعليم ولكنها تقل أهمية عن الإنفاق على التعليم، حيث أن الإنفاق على الصحة يحسن من المستوى المعيشي للأفراد وعليه يساهم في تحسين نتائج التعليم، كما أن ارتفاع نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي يوحى بالوضع الجيد للأفراد وبالتالي يؤثر في النتائج التعليمية، وأن نمو السكان في المناطق الحضرية يترجم بتحسين المستوى المعيشي وعليه يساهم في الالتحاق بالتعليم، وأوصت الدراسة في الأخير على ضرورة الرفع من الإنفاق على التعليم لتحقيق الأهداف المرجوة، والكفاءة في تخصيص الإنفاق على التعليم ومراقبة ومحاسبة الجهات المعنية بالتنفيذ للقضاء على ظاهرة تفشي الفساد واحتلاس الأموال العامة في نيجيريا.

(CharlesUchennaobi& Sylvester Chukwunonso,2016, pp 223-234)

1- تحليل تطور وانعكاسات الإنفاق العمومي على سياسات التعليم في الجزائر خلال الفترة (1990-2016) أ- المرحلة الأولى: (1990-2000)

تعد الجزائر واحدة من الدول التي عرف نظامها التعليمي تغيرات هامة منذ الاستقلال إلى غاية يومنا هذا، إذ تمخضت عنها عدة إصلاحات لإحداث نهضة علمية نوعية، ولجابهة الظروف التعليمية على الصعيد الداخلي والخارجي، فقد تميزت فترة نهاية الثمانينات بتحقيق نتائج كمية ونوعية إيجابية من حيث عدد الطلاب والمعلمين والمنشآت التربوية وغيرها، وذلك بعد تطبيق السياسة التعليمية التي انطوت مبادئها العامة على الإصلاحات التي جاءت بأمر رقم 76-35 المؤرخ في 16 أبريل 1976، والتي كان مفادها بناء منظومة تربوية أصيلة ترتكز على قيم العربية والإسلامية والمبادئ الاشتراكية، وذلك لتنمية شخصية المواطنين وإعدادهم للعمل، وإكسابهم المعارف العلمية والتكنولوجية، ومع جعل التعليم إجباري لجميع الأطفال من سن السادسة إلى السادسة عشر، وتلقين التلاميذ مبدأ العدالة والمساواة فيما بينهم.

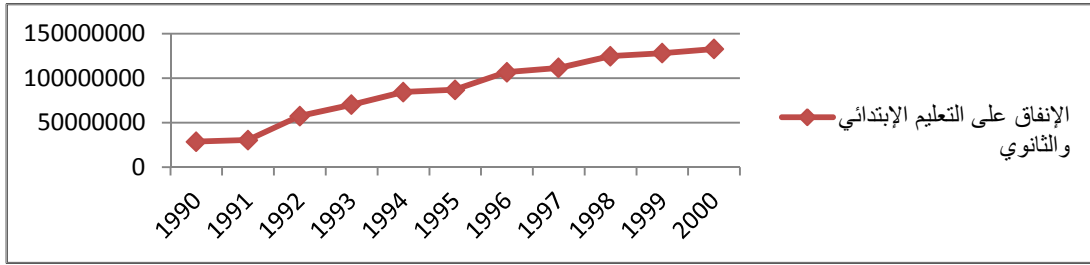
لكن مع حلول التسعينات تغيرت الأوضاع بسبب الأزمة الاقتصادية الحادة التي عرفتها البلاد بالإضافة إلى الوضع الأمني الغير مستقر، والذي جعل الدولة تتخلى على النهج الاشتراكي رغبتها في الانتقال إلى الانفتاح الاقتصادي، لكن بالرغم من ذلك بقيت المنظومة التربوية تعتمد على النهج الاشتراكي في تسييرها، وهذا ما يدل على الاهتمام بالوضع السياسي في هذه الفترة أكثر منه في الجوانب الأخرى.

وقد تجلت مهام السياسة التعليمية انطلاقا من التعديلات التي جاء بها الدستور (1996) حسب المادة (53)، والتي نصت على "الحق في التعليم المضمون (المجاني)، والتعليم الأساسي إجباري، والتعليم المجاني حسب الشروط التي يحددها القانون وتنظيم الدولة للمنظومة التربوية والسهر على التساوي في التربية والتكوين من طرف الدولة." (المجلس الدستوري، 1976، ص 13)

لكن بالرغم من الأوضاع السيئة التي وصلت إليها الدولة في هذه الفترة وانتهاج السياسة التقشفية تحت طلب من الهيئات الدولية في إطار برامج التعديل الهيكلي، لم تنفي الحكومة على تمويل سياستها التعليمية، ففي سنة (1990) بلغت المخصصات المالية من الميزانية العامة ما يقارب 29504837 ألف دج، وانتقلت في سنة (1995) إلى

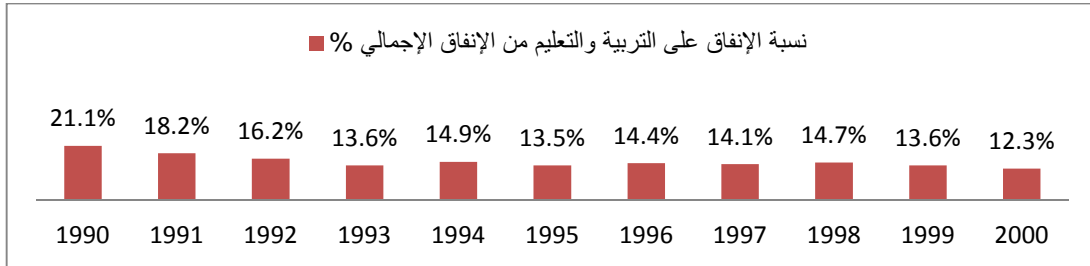
99080000 ألف دج، ثم سجلت في سنة (2000) ما يقارب 154758160 ألف دج، كما أن نصيب التلميذ من الإنفاق على التعليم هو الآخر عرف ارتفاعا كبيرا إذ بلغ سنة (1990) ما يقارب 1179.19 دج، ليرتفع في سنة (1995) إلى 3531.00 دج، ثم إلى 5088.05 دج في سنة (2000).

كما أن نسبة الإنفاق على التعليم والتربية من الإنفاق الإجمالي عرف تراجعاً كبيراً، حيث بلغت نسبته سنة (1990) ما يقارب 21.1%، في حين سجلت في سنة (2000) ما يقارب 12.3%. ويمكن توضيح ذلك من خلال الشكل البياني التالي:



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على (قانون المالية، 1990-1991-1992-1993-1994-1995-1996-1997-1998-1999-2000)

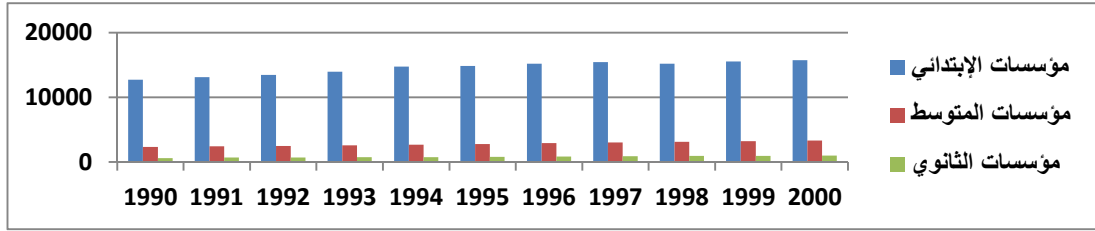
الشكل (01): تطور ميزانية التعليم والتربية خلال الفترة (1990 - 2000)



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على (قانون المالية، 1990-1991-1992-1993-1994-1995-1996-1997-1998-1999-2000)

الشكل (02): تطور نسبة الإنفاق العمومي على التعليم والتربية من الإنفاق الإجمالي (1990-2000)

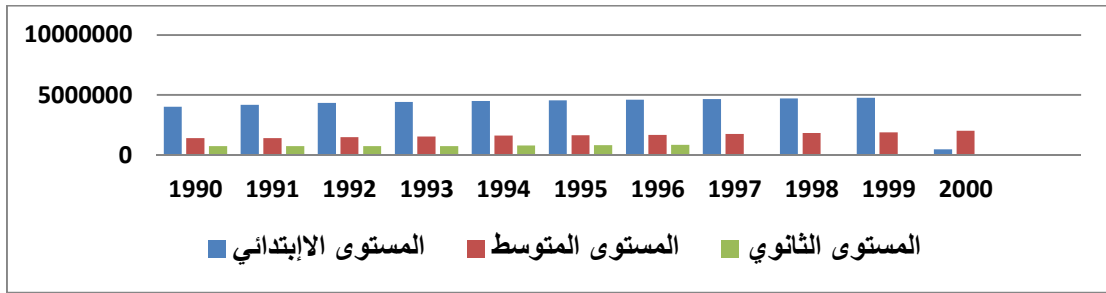
من خلال البيانات الواردة في الشكل البياني رقم (2) أعلاه نلاحظ انخفاض نسبة الإنفاق على التربية والتعليم من الإنفاق الإجمالي من سنة إلى أخرى، ويمكن تفسير ذلك بالظروف المالية والأمنية الصعبة التي عاشتها البلاد خلال هذه العشرة، ما جعلها تهتم بالوضع السياسي والأمني أكثر منه في الجوانب الأخرى، لكن بالرغم من تراجع نسبة الإنفاق على التعليم من إجمالي الإنفاق، إلا أنه كان هناك تطورا واضحا في المؤشرات الكمية كزيادة عدد الطلبة والمعلمين وعدد المؤسسات التربوية والتعليمية، ومعدل الالتحاق بالتعليم ويمكن توضيح ذلك من خلال الأشكال البيانية التالية:



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على (الديوان الوطني للإحصائيات، 1990-1991-1992-1993-1994-1995-1996-1997-1998-1999-2000)

الشكل (03): تطور البنية التحتية للمؤسسات التعليمية خلال الفترة الممتدة من (1990-2000)

نلاحظ من خلال الشكل البياني أعلاه أن عدد المؤسسات الابتدائية عرف تزايدا كبيرا، حيث انتقل من 12694 مدرسة ابتدائية في سنة (1990) إلى 15729 مدرسة ابتدائية سنة (2000)، وكذلك بالنسبة للمؤسسات في الطور المتوسط هي الأخرى عرفت تزايدا مستمرا إذ انتقلت من 2355 مؤسسة في سنة (1990) إلى 3319 مؤسسة في سنة (2000)، ونفس الشيء بالنسبة للمؤسسات الثانوي التي انتقلت من 612 ثانوية في سنة (1990) إلى 1013 ثانوية في سنة (2000). وهذا ما يبرر زيادة عدد التلاميذ الملحقين بالدراسة.



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على (الديوان الوطني للإحصائيات، 1990-1991-1992-1993-1994-1995-1996-1997-1998-1999-2000)

الشكل (04): تطور عدد التلاميذ في المستوى الإبتدائي والمتوسط والثانوي (1990-2000)

من خلال الشكل البياني يتبين لنا أن عدد التلاميذ في الطور الإبتدائي والمتوسط والثانوي قد عرف تزايدا تدريجيا ومستمرا خلال فترة المحددة من 1990 إلى 2000، حيث انتقل عدد التلاميذ في المستوى الإبتدائي من 4027612 تلميذ في سنة 1990 إلى 4843313 تلميذ في سنة 2000، أما الطور المتوسط فقد انتقل عدد التلاميذ من 1408522 تلميذ في سنة 1990 إلى 2015370 تلميذ سنة 2000، وأما الطور الثانوي فقد انتقل من 753947 تلميذ في سنة 1990 إلى 795862 تلميذ سنة 2000، وهذا ما يبرز زيادة عدد التلاميذ الملحقين بمقاعد الدراسة.

- تطور معدل الالتحاق بالتعليم خلال الفترة (1990-2000):

يعد معدل الالتحاق بالتعليم من المؤشرات الكمية لتقدير الكفاءة الداخلية للتعليم، والذي يدل على قدرة النظام التعليمي على استيعاب الفئات المستهدفة، سواء تعلق الأمر بالأطفال الذين بلغوا سن الست سنوات (سن التمدرس) للالتحاق بالمدارس الابتدائية أو التلاميذ الذين انتقلوا من الطور الإبتدائي إلى المتوسط أو التلاميذ الذين انتقلوا من الطور المتوسط إلى الثانوي، وتقاس معدلات الالتحاق بالتعليم إما على أساس إجمالي أو على أساس صافي، فمعدلات الالتحاق

بالتعليم الإجمالية تقاس بنسب الأطفال المقيدين بالمدرسة إلى أطفال الشريحة العمرية المقبلة فمثلا في المرحلة الابتدائية يقاس نسبة المقيدين في المرحلة الابتدائية إلى إجمالي الأطفال من الفئة العمرية من ست سنوات إلى إحدى عشر سنة، أما معدلات الالتحاق بالتعليم الصافية تقيس نسبة الأطفال في سن ست سنوات إلى إحدى عشر سنة المقيدين في المرحلة الابتدائية إلى إجمالي الأطفال من سن ست سنوات إلى إحدى عشر، ومن الواضح أن المعدل الصافي هو أكثر دقة لأنه يعبر عن معدل الإجمالي للالتحاق بالتعليم، ومن جهة أخرى نجد أن المعدل الصافي لا يمكن أن يفوق 100 % في حين نجد المعدل الإجمالي للالتحاق بالتعليم يزيد عنها (فتحي السيد، 2012، ص16). وفيما يلي سنوضح تطور معدل الالتحاق بالتعليم بجميع أطواره في الجدول التالي:

الجدول (01) : تطور معدل الالتحاق بالتعليم الإبتدائي والثانوي في الجزائر خلال الفترة (1990-2000)

السنوات	90	91	92	93	94	95	96	97	98	99	00
معدل الالتحاق بالمدارس الابتدائية	92.0	93.9	95.9	96.2	96.8	96.8	98.0	99.2	100.4	102	104.9
معدل الالتحاق بالمدارس الثانوية	59.1	57.5	57.2	57.4	58.4	58.3	58.6	59.1	59.2	65.2	139.3

La source : Perspective Monde, Université de Sherbrook, <http://perspective.usherbooke.ca/>, date de consultation : 03/03/2019.

يتبين لنا من خلال الجدول أعلاه أن معدل التحاق التلاميذ بالمدارس الابتدائية والثانوية خلال هذه الفترة عرف تزايدا تدريجيا ونسبيا، وهذا ما يدل على الرغبة في تعزيز المعارف المكتسبة وتعميقها في مختلف مجالات المواد التعليمية، وتطوير طرق وقدرات العمل الفردي والعمل الجماعي وكذا تنمية وتحليل وتلخيص والاستدلال والحكم والتواصل وتحمل المسؤوليات، وتوفير مسارات دراسية متعددة تسمح بالتخصص التدريجي في مختلف الشعب تماشيا مع اختيارات التلاميذ واستعداداتهم. (القانون التوجيهي للتربية الوطنية، 2008، ص 04)

على ضوء ما سبق يتبين لنا أن الإنفاق الاستثماري الموجه للتعليم ساهم في التوسع في بناء المدارس والمؤسسات التعليمية سواء تعلق الأمر بالطور المتوسط أو الثانوي، والذي نتج عنه زيادة واضحة في معدلات الالتحاق بالتعليم في المستويات الثلاثة، وبالتالي يتضح وجود علاقة طردية بين الإنفاق على التعليم ومعدلات الالتحاق بالتعليم، بمعنى أن الإنفاق على التعليم يؤثر إيجابا على معدلات الالتحاق بالتعليم، وهذا ما يبرز أهمية ودور الإنفاق العمومي على التعليم في تحسين وزيادة معدلات الالتحاق بالتعليم.

- تطور مؤشر التسرب المدرسي خلال الفترة (1990-2000):

يمثل معدل التسرب المدرسي عدد التلاميذ الذين لا يكملون دراستهم ويغادرون المدارس في سن متقدمة، وذلك يمكن إرجاعه لظروفهم الاجتماعية الصعبة التي لا تسمح لهم بمواصلة الدراسة لتدهور مستواهم المعيشي، وهمهم الوحيد يبقى التوجه إلى الساحة العملية لإعانة عائلاتهم، أو يمكن إرجاعه للرسوب المتكرر الذي لا يسمح لهم بمواصلة دراستهم. والجدول الموالي يوضح معدل التسرب المدرسي بالنسبة للعدد المتحقين.

الجدول (02) : معدل التسرب المدرسي كنسبة من إجمالي التلاميذ الملتحقين بمقاعد الدراسة:

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000
معدل التسرب المدرسي	6.79	9.21	8.76	9.11	9.07	8.89	8.73	10.49	10.49	11.89	14.21

La source : Perspective Monde, Université de Sherbrook, [http:// perspective.usherbooke.ca/](http://perspective.usherbooke.ca/), date de consultation : 03/03/2019.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن معدلات التسرب المدرسي في تزايد مستمر انطلاقاً من سنة 1990 وذلك نتيجة للأوضاع الأمنية الصعبة التي عاشتها البلاد خلال هذه العشرية، والتي كان لها آثاراً واضحة في التسرب المدرسي، وحسب تقرير اليونيسكو حول التربية في الجزائر سجلت في فترة التسعينات 500 ألف حالة تسرب مدرسي أي ما يقارب 30 % من نسبة الأطفال المتمردين وهذه النسبة أرجعها المختصون إلى عوامل عديدة اقتصادية واجتماعية كال فقر والحاجة إلى العمل لمساعدة الأسرة، وذلك لأن زيادة الإنفاق العمومي على التعليم تؤدي إلى زيادة التفاوت بين الطبقات بسبب سوء توزيع الدخل، وهذا ما يوضح وجود علاقة طردية بين الإنفاق العمومي على التعليم والتسرب المدرسي. أي أن الزيادة في الإنفاق العمومي على التعليم تساهم في زيادة التسرب المدرسي.

ب- المرحلة الثانية : (2000-2016)

إن إصلاح المنظومة التربوية في مطلع الألفية الثالثة كان ضرورة حتمية بسبب الوضعية التي حالت إليها المدرسة الجزائرية، نتيجة الصعوبات والاختلالات التي أثرت على نوعية التعليم ومردوديته، الناتجة عن التحولات الداخلية والخارجية التي كان لها وقع كبير على المنظومة التربوية، ما دفع إلى تشكيل لجنة وطنية للإصلاح بمرسوم رئاسي المؤرخ في 09 ماي سنة (2000)، بهدف الخروج بسياسة تربوية جديدة، حيث تم طرح عدة قرارات ارتكزت مجملها على ثلاثة محاور أساسية أهمها: إصلاح المنظومة التربوية، إرساء منظومة متجددة للتكوين وتحسين مستوى التأطير التربوي والإداري، إعادة التنظيم الشامل للمنظومة التربوية، وتواصلت التغييرات في سنتي (2003-2004) حيث تم تغيير تدريجي في المراحل الابتدائية والمتوسطة.

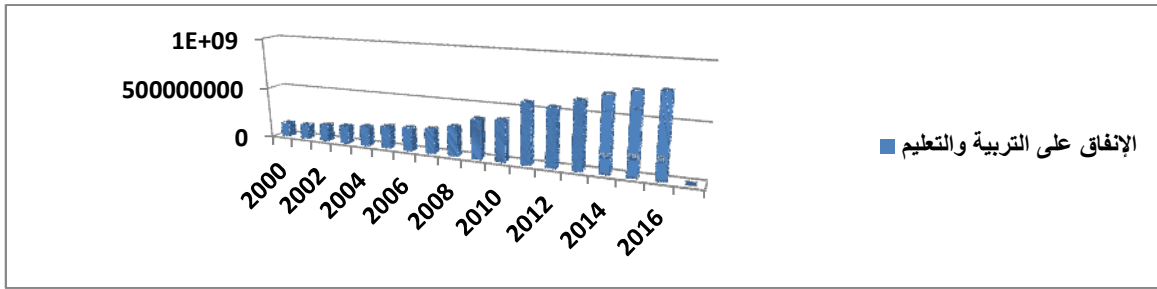
عموماً الإصلاحات كان مجملها يرمي إلى تشييد نظام تربوي منسجم وناجح يفرض نفسه، وتحديد سياسة تعليمية جديدة بإمكانها الاستجابة لطموحات المجتمع، ومن أهم الأهداف التي حددت فيها: هي الاستجابة للمطالب الاجتماعية للتربية من خلال تبني مبدأ ديمقراطية التعليم ومجانيته وإلزاميته، وربط التعليم باحتياجات التنمية الاقتصادية، ومع تجسيد خيار تعريب التعليم وجزارة تأطير الأساتذة والبرامج في مختلف المستويات. (القانون التوجيهي للتربية الوطنية، 2008، ص 04)

مع استقرار الأوضاع الاقتصادية والسياسية والاجتماعية في البلاد شرعت الدولة منذ 2001 في انتهاج سياسة مالية توسعية لم يسبق لها مثيل، خاصة بعد التجربة المريرة التي مرت بها خلال فترة التعديل الهيكلي، وفي ظل تحسن الوضع المالي للبلاد جراء الارتفاع الذي شهدته أسعار النفط، قامت الدولة بتنفيذ جملة من البرامج التنموية، انطلاقاً من برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001-2004)، والذي رصدت ما يقارب 27 مليار دج والذي خصص للهيكل القاعدية والتنمية المحلية، وأما البرنامج التكميلي لدعم النمو (2005-2009) فكان يهدف إلى مواصلة وثيرة البرامج والمشاريع الخاصة بالإنعاش الاقتصادي حيث خصص له 60 مليار دولار أمريكي، من أجل تطوير المنشآت القاعدية من

خلال تحديثها وتوسيعها تحسين المستوى المعيشي للأفراد من خلال تحسين الجوانب المؤثرة على نمط معيشة الأفراد (الصحي، التعليمي...).

أما البرنامج الخماسي الثاني (2010-2014) فقد أعتبر مكملاً لبرنامج التكميلي لدعم النمو، حيث تم تبني مشاريع جديدة والهدف النهائي منها هو تحسين المستوى المعيشي في مختلف الجوانب، فقطاع التربية والتعليم بدعم بغلاف مالي يقدر ب 852 مليار دج، من أجل إنشاء الهياكل التعليمية وتحسين التعليم في مختلف أطواره الابتدائي والمتوسط والثانوي. (Rapport national sur le développement humain, 2010, p 39)، حيث تم بناء 3000 مدرسة ابتدائية و1000 متوسطة و850 ثانوية، بالإضافة إلى المرافق الضرورية للتعليم، وتكوين ما يقارب 136 ألف معلم وذلك لغرض تقريب المدارس أكثر من التلاميذ خاصة في أوساط الريف. (Rapport sur l'état économique et social, 2013, p86)

وسنوضح ذلك من خلال الميزانية العامة المرصودة لقطاع التربية والتعليم خلال الفترة (2000-2016)



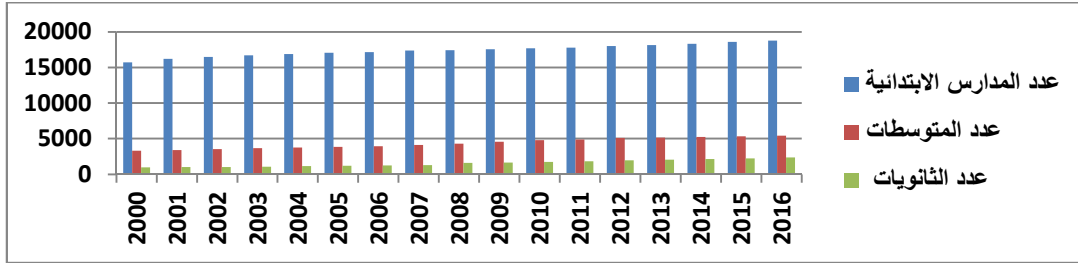
المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على (قانون المالية، 2000-2002-2004-2006-2008-2010-2012-2014-2016)

الشكل (05): تطور حجم الإنفاق العمومي على التعليم خلال الفترة (2000-2016)

من خلال الشكل البياني نلاحظ أن الإنفاق على التربية والتعليم عرف نموا متزايدا منذ سنة 2000، وذلك لانتهاج الحكومة السياسة الإنفاقية التوسعية في إطار الوضع المالي للدولة، لتجسيد البرامج الإصلاحية لقطاع التعليم من أجل التحسين الكمي والنوعي، وبالرغم من انخفاض الموارد المالية التي ميزت النصف الثاني من سنة 2014، الناجمة عن انخفاض أسعار البترول على الصعيد الدولي، إلا أن الدولة باشرت بجملة من إجراءات بداية من 2015 لمواصلة ما شرعت فيه منذ 2001، ومواجهة انخفاض الموارد والحد من الزيادة في النفقات العمومية مع الحفاظ على مستوى مقبول من جودة الخدمات. (مذكرة عرض قانون المالية تقديرات 2018-2019، 2017، ص 04)

على هذا الأساس سجلت المؤشرات الكمية ارتفاعات لم يسبق لها مثيل، خاصة في ظل التوافر الكبير للموارد المالية التي ضخت من أجل توسع في بناء البنى التحتية التعليمية وزيادة تكوين المعلمين، وزيادة عدد الملتحقين بالدراسة وتخفيض معدلات التسرب المدرسي تخفيض نسب معدل الأمية وغيرهما، وفيما يلي سنتطرق إلى أهم التطورات التي عرفتها المؤشرات الكمية خلال الفترة (2000-2016):

أولاً: المنشآت القاعدية للتعليم:



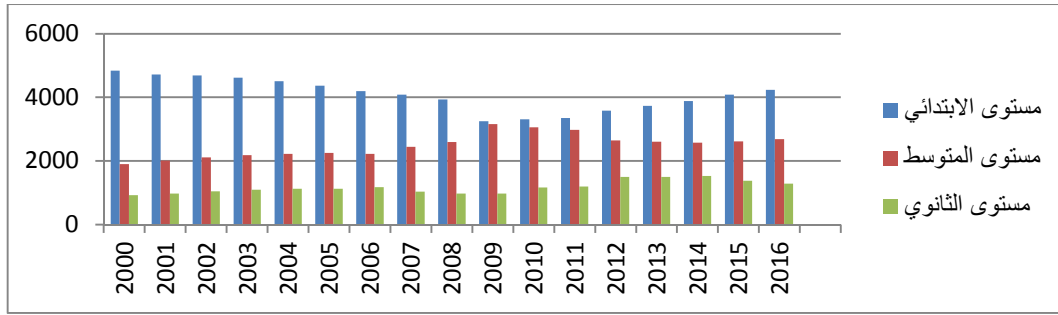
المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على (الديوان الوطني للإحصائيات، 2000، 2002، 2001، 2003، 2004، 2005، 2006، 2007، 2008، 2009، 2010، 2011، 2012، 2013، 2014، 2015، 2016)

الشكل (06) : تطور البنية التحتية للمؤسسات التعليمية خلال الفترة الممتدة من (1990-2016)

من خلال الشكل البياني يتبين لنا أن البنية التحتية التعليمية لكافة الأطوار التعليمية الثلاث عرفت تزايدا مستمرا من سنة إلى أخرى، حيث انتقل من 15729 مدرسة ابتدائية في سنة (2000) إلى 18770 مدرسة في سنة (2016)، ومن 3319 متوسطة سنة (2000) إلى 5419 متوسطة سنة (2016)، ومن 981 ثانوية سنة (2000) إلى 2355 ثانوية سنة (2016)، وعليه فإن زيادة عدد المؤسسات التعليمية يبرز لنا الاهتمام الكبير للحكومة بالقطاع ورغبتها في تحقيق تنمية اقتصادية المستدامة من خلال انتهاجها لسياسة انفاقية استثمارية، خاصة بعد الظروف الصعبة التي مرت بها في فترة التسعينات، حيث عانا القطاع من عدة مشاكل كمشكل التأطير والإختلالات البيداغوجية، حيث تدعم القطاع في إطار برنامج الإنعاش الاقتصادي، الذي صنف ضمن برامج تنمية الموارد البشرية بموارد مالية هامة، حيث خصصت بنسبة 30% من حصة النشاطات المتعلقة بالتنمية البشرية، وبالتالي ساعد هذا البرنامج على تعزيز قطاع التربية بعدد معتبر من المشاريع والتي قدر عددها ب 1046 برنامج في غضون أربعة سنوات أي بمعدل 260 مشروع كل سنة وكانت مجملها موجهة لبناء الهياكل القاعدية. (بن غنيم، 2015، ص ص 140-141)

أما في إطار البرنامج التكميلي لدعم النمو هو الآخر تعزز بمبالغ مالية معتبرة ووجه خصيصا لتحسين الظروف المعيشية للسكان، كما استفاد القطاع أيضا من مبالغ مالية معتبرة أخرى تدخل في إطار تنمية النشاطات بالمناطق الجنوبية والهضاب العليا، فبالنسبة للمناطق الجنوبية بلغت نسبة المخصصات إلى ب 5.49 مليار دج في سنة (2007) لتتخفف سنة (2010) 500 مليون دج، أما المناطق الهضاب العليا فقد استفادة من 11 مليار دج في سنة (2007)، بينما خصصت لها سنة (2010) 700 مليون دج. (علي دحمان، 2011، ص ص 193-194) أما فيما يخص البرنامج الخماسي الثاني فقد استفادة هو الآخر بمبالغ هامة، حيث وجهت نسبة 40% من موارد الإجمالية الموجهة للقطاع لتحسين التنمية البشرية، حيث تم التكفل لإنجاز 3000 مدرسة ابتدائية و1000 متوسطة أكثر من 2000 وحدة تشمل الداخليات والنصف الداخلي ومطاعم وغيرها. (علي دحمان، 2011، ص 194).

ثانيا: عدد التلاميذ المسجلون في المستويات الثلاث:



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على (الديوان الوطني للإحصائيات، 2000، 2001، 2002، 2003، 2004، 2005، 2006، 2007، 2008، 2009، 2010، 2011، 2012، 2013، 2014، 2015، 2016)

الشكل (07): تطور عدد التلاميذ في المستوى الابتدائي والمتوسط والثانوي خلال الفترة (1990-2016)

من خلال الشكل البياني نلاحظ تراجع في أعداد التلاميذ المسجلين بالطور الابتدائي بين السنة الدراسية (2000/1999) والسنة الدراسية (2010/2009)، حيث انتقل عدد التلاميذ المسجلون من 4843313 إلى 3309212 تلميذ مسجل، أي أن نسبة التراجع تقارب 1500000 تلميذ، ويرى المختصون أن هذا التراجع لا يفسر بعدم التمدد، وإنما يعود إلى انخفاض نسبة الولادات، التي أدت إلى انخفاض نسبة التلاميذ على مدى عشرة سنوات، وانطلاقاً من السنة الدراسية (2011/2010) عاود الارتفاع من جديد بصورة متسارعة إلى غاية السنة الدراسية (2016/2015)، وهذا راجع إلى زيادة عدد الولادات المسجلة في سنة (2005)، والتي تقدر بـ 700000 ولادة حية والذين التحقوا بالمدرسة الابتدائية في السنة الدراسية (2011/2010) (علي دحمان، 2011، ص 97)

أما الطور المتوسط فقد عرف ارتفاعاً كبيراً في عدد التلاميذ المسجلون في التعليم المتوسط إذ انتقل من 1895751 تلميذ في السنة الدراسية (2000/1999) إلى 2614393 تلميذ مسجل في السنة الدراسية (2016/2015).

أما الطور الثانوي فقد شهد هو الآخر زيادة معتبرة خلال السنة الدراسية (2000/1999) حيث انتقل من 921959 تلميذ مسجل إلى 1175731 تلميذ مسجل في السنة الدراسية (2006/2005)، أي بزيادة تفوق 250000 تلميذ. لكن فيما بعد عرفت انخفاضاً محسوساً إلى غاية السنة الدراسية (2009/2008) بأكثر من 200000 تلميذ ويعود الانخفاض إلى تمديد التعليم المتوسط إلى من ثلاث سنوات إلى أربع سنوات، وانطلاقاً من هذه السنة الدراسية عاود عدد التلاميذ في الارتفاع والتزايد، وهذا ما يبرز الاهتمام الزائد لقطاع التعليم في الآونة الأخيرة.

ثالثا: معدل الالتحاق بالمدارس:

الجدول (03): تطور معدل الالتحاق بالتعليم للفترة 2000-2016

السنوات	00	01	02	03	04	05	06	07	08
المرحلة الابتدائية	104.9	103.9	105.14	106.0	107.00	107.68	108.19	109.52	109.18
	09	10	11	12	13	14	15	16	
المرحلة الثانوية	64.73	68.41	71.55	73.73	77.18	78.73	79.71	70.20	76.65
	09	10	11	12	13	14	15	16	
	92.92	96.99	99.65	105.65	111.27	116.88	122.49	128.1	

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على:

-Perspective Monde, Université de Sherbrook, <http://perspective.usherbooke.ca/>, date de consultation : 03/03/2019.

تشير بيانات الجدول أعلاه أن نسبة التلاميذ المتمدرسين عرف تزايدا خلال الفترة الممتدة من (2000 إلى

2016)، ويرجع ذلك إلى انتشار الوعي والثقافة التعليمية بين أفراد المجتمع، أضف إلى ذلك مجهودات الدولة في القطاع من أجل تعميم التعليم " التحضيري" والذي كان له أثر متزايد على العدد الكلي للتلاميذ المتمدرسين. (المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، 2015، ص 09)

نستنتج مما سبق أنه يوجد ارتباط محدود بين معدل الالتحاق بالتعليم والإنفاق العمومي على التعليم، حيث أن الإنفاق على التعليم زاد بنسبة 11% بين سنتي 2000 و2016، في حين أن معدل الالتحاق بالتعليم زاد ب 55%، وهذا يعني عدم وجود ارتباط قوي بينهم.

2-النموذج القياسي: الهدف من هذه الدراسة القياسية هو معرفة مدى تأثير حجم الإنفاق العمومي على التعليم، وذلك من خلال المؤشرات الكمية للتعليم، وذلك بدراسة إستقرارية السلاسل الزمنية، وتطبيق منهجية التكامل المشترك وفق نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الموزعة (ARDL)، وبالاعتماد على برنامج 8 eviews.

أولا: تحديد أهم المتغيرات المستهدفة في هذه الدراسة القياسية:

-إجمالي الإنفاق على التعليم كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، ويرمز للسلسلة ب (gedu)

-معدل الالتحاق بالمدارس الابتدائية، ويرمز للسلسلة ب (tinsp)

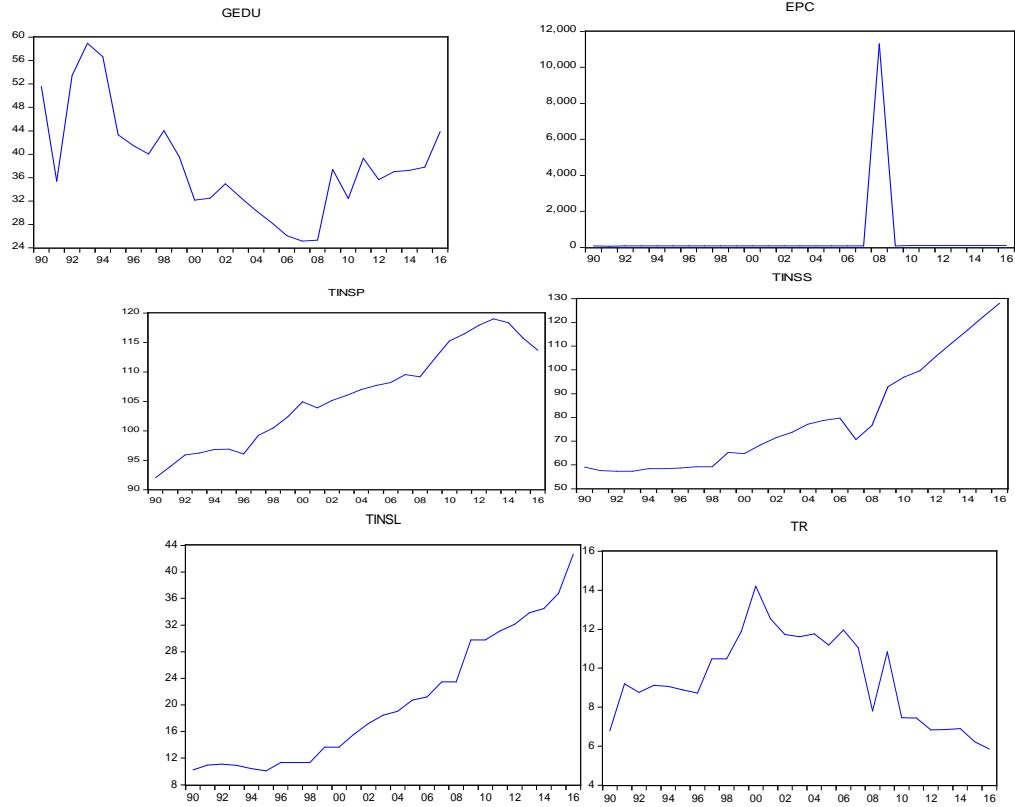
- معدل الالتحاق بالمتوسط، ويرمز للسلسلة ب (tinss)

- معدل الالتحاق بالثانوي، ويرمز للسلسلة ب (tinsl)

-معدل التسرب المدرسي، ويرمز للسلسلة ب (tr)

- معدل التلاميذ الذين أتموا المرحلة الابتدائية، ويرمز للسلسلة ب (epc)

ثانياً: المنحنيات البيانية للمتغيرات:



ثالثاً: دراسة إستقرارية السلاسل الزمنية: نقوم بدراسة إستقرارية السلاسل الزمنية باستعمال اختبار Dickey Fuller الموسع، وعند مستوى معنوية 5%.

- نتائج تطبيق اختبار ADF:

درجة التكامل	القرار	الفرق الأول			المستوى			المتغيرات	
		Prob	Ttab	Tstat	Prob	Ttab	Tstas		
I(1)	مستقرة عند الفرق الأول	0.0001	-4.37430	-6.51234	0.5366	-4.35606	-2.07180	T+C	Gedu
		0.0000	-3.72407	-6.64853	0.1741	-3.71145	-2.31780	C	
		0.0000	-2.66072	-6.82407	0.4058	-2.65691	-0.69545	None	
I(0)	مستقرة عند المستوى	/	/	/	0.0020	-4.35606	-5.07056	T+C	Epc
		/	/	/	0.0003	-2.65691	-4.91090	C	
		/	/	/	0.0000	-2.65691	-4.91090	None	
I(1)	مستقرة عند الفرق الأول	0.1027	-4.37430	-3.22318	0.7871	-4.35606	-1.54408	T+C	tinsp
		0.0406	-3.72407	-3.08640	0.5135	-3.71145	-1.50870	C	
		0.0092	-2.66072	-2.69334	0.9923	-2.65691	2.249853	None	
I(1)	مستقرة	0.0000	-4.37430	-7.42100	0.9610	-4.35606	-0.71592	T+C	Tins

	عند الفرق الأول	0.0086	-3.72407	-3.79001	1.0000	-3.71145	4.325874	C	s
		0.0060	-2.66072	-2.86479	0.9999	-2.65691	3.955581	None	
I(1)	مستقرة عند الفرق الأول	0.0000	-4.37430	-8.37708	0.4947	-4.35606	-2.15200	T+C	Tr
		0.0000	-3.72407	-7.47019	0.5848	-3.71145	-1.36204	C	
		0.0000	-2.66072	-7.55982	0.5313	-2.65691	-0.39575	None	
I(1)	مستقرة عند الفرق الأول	0.0001	-4.37430	-6.69676	0.9793	-4.35606	-0.45549	T+c	Tinsl
		0.0013	-3.72407	-4.58719	1.0000	-3.71145	3.034415	C	
		0.0082	-2.66072	-2.74050	1.0000	-2.65691	5.853436	None	

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على Eviews 8

بما ان السلاسل الزمنية ليس لديها نفس درجة التكامل ولدنا سلسلة مستقرة في المستوى إذن سوف نستخدم منهجية التكامل المشترك وفق نموذج ARDL لتقدير العلاقة التوازنية في المدى القصير والمدى الطويل بين المتغيرات محل الدراسة.

- النموذج الأول: أثر الإنفاق على التعليم على معدل الالتحاق بالابتدائي

باختبار العلاقة في المدى الطويل ومع أخذ درجة التأخير 3 وحسب معيار اكايك كانت نتائج التقدير كمايلي:

Variable	Coefficient	Prob
CoIntEq(-1)*	-0.027117	0.0000

-نلاحظ من خلال النتائج الموضحة في الجدول أن معامل الإرجاع $CoIntEq(-1)^*$ سالب ومعنوي.

R-squared	0.70
Adjusted R-squared	0.59
F-statistic	7.687059

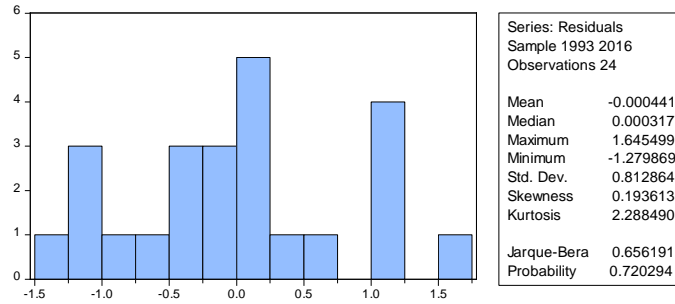
-نلاحظ من خلال اختبار الحدود لفيشر أن إحصائية فيشر 7.687059 أكبر من القيم العظمى عند كل مجالات الثقة، وبالتالي نستنتج وجود تكامل مشترك وعليه وجود علاقة طويلة الأجل بين الإنفاق على التعليم ومعدل الالتحاق بالابتدائي.

Variable	Coefficient	Prob
GEDU	0.256978	0.7665
TR	11.52151	0.0134
EPC	0.027173	0.7665

-نلاحظ أن معامل الإنفاق على التعليم موجب وغير معنوي، وبالتالي فإن أثر الإنفاق على التعليم على معدل الالتحاق بالتعليم الابتدائي موجب ولكنه تأثير ضئيل.

-دراسة المشاكل القياسية للنموذج:

-التوزيع الغير الطبيعي للبواقي:



من خلال نتائج فحص اختبار jarque – bera نلاحظ أن القيمة الإحتمالية أكبر من 5 %، وبالتالي نقبل فرضية عدم التي تفيد أن البواقي موزعة توزيعا طبيعيا.
- الارتباط الذاتي:

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

F-statistic	0.612390	Prob. F(2,12)	0.5582
Obs*R-squared	2.222702	Prob. Chi-Square(2)	0.3291

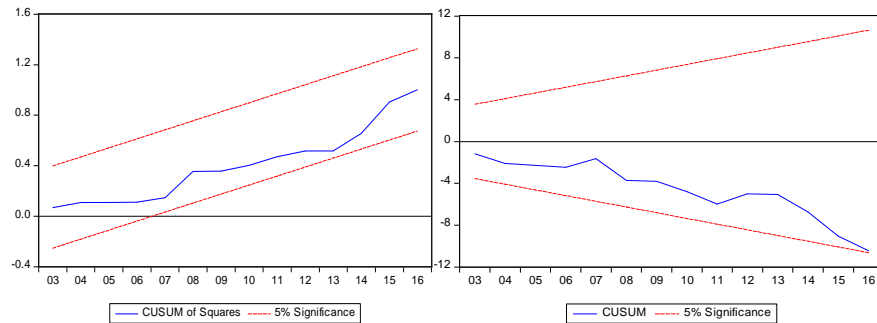
إن القيمة الإحتمالية 0.329 أكبر من مستوى المعنوية 5 %، وعليه نقبل فرضية عدم التي تدل على عدم وجود ارتباط ذاتي.
-تجانس التباين:

Heteroskedasticity Test: ARCH

F-statistic	0.444640	Prob. F(1,21)	0.5122
Obs*R-squared	0.476889	Prob. Chi-Square(1)	0.4898

إن القيمة الاحتمالية 0.4898 أكبر من مستوى المعنوية 5 %، وعليه نقبل فرضية عدم التي تدل على غلبيات تباين الأخطاء العشوائية.

-الاستقرار الهيكلي للنموذج: إختبار مدى استقرار النموذج خلال فترة الدراسة باستعمال إختبار CUSUM و CUSUM of SQUARS وهي كالتالي:



من خلال الشكلين نلاحظ أن منحني الأخطاء لم يتجاوز مجال الثقة عند مستوى المعنوية 5 %، وبالتالي نقبل فرضية عدم التي تدل على إستقرارية النموذج خلال فترة الدراسة، أي أن النموذج لا يعاني من تغيرات هيكلية. وفي الأخير يمكن

القول أن النموذج يخلو من المشاكل القياسية وعليه يقبل إحصائياً.

النموذج الثاني: أثر الإنفاق على التعليم على معدل الالتحاق بالمتوسط

باختبار العلاقة في المدى الطويل ومع أخذ درجة التأخير 3 وحسب معيار اكايك كانت نتائج التقدير كمايلي:

Variable	Coefficient	Prob
CoIntEq(-1)*	-0.345213	0.0000

- نلاحظ من خلال النتائج الموضحة في الجدول أن معامل الإرجاع $CoIntEq(-1)^*$ سالب ومعنوي.

R-squared	0.725744
Adjusted R-squared	0.653571
F-statistic	6.064728

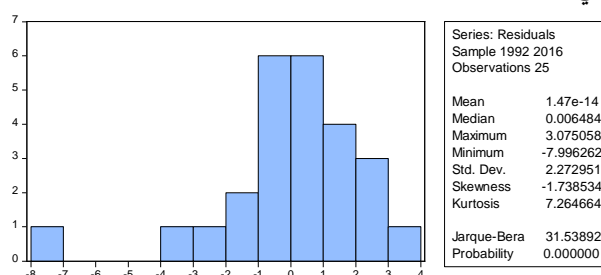
- نلاحظ من خلال اختبار الحدود فيشر أن إحصائية فيشر 6.064728 أكبر من القيم العظمى عند كل مجالات الثقة، وبالتالي نستنتج وجود تكامل مشترك وعليه وجود علاقة طويلة الأجل بين الإنفاق على التعليم ومعدل الالتحاق بالمتوسط.

Variable	Coefficient	Prob
GEDU	0.889954	0.1802
TR	0.292451	0.8928
TINSP	3.415564	0.0014

- نلاحظ أن معامل الإنفاق على التعليم موجب وغير معنوي، وبالتالي فإن أثر الإنفاق على التعليم على معدل الالتحاق بالتعليم المتوسط موجب ولكنه تأثير ضئيل.

- دراسة المشاكل القياسية للنموذج:

- التوزيع الغير الطبيعي للبواقي:



من خلال نتائج فحص اختبار jarque - bera نلاحظ أن القيمة الإحصائية أصغر من 5%، وبالتالي نقبل فرضية البديلة التي تفيد أن البواقي لا تتبع التوزيع الطبيعي.

- الارتباط الذاتي:

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

F-statistic	0.177597	Prob. F(2,12)	0.8394
Obs*R-squared	0.718713	Prob. Chi-Square(2)	0.6981

إن القيمة الاحتمالية 0.6981 أكبر من مستوى المعنوية 5 %، وعليه نقبل فرضية العدم التي تدل على عدم وجود ارتباط ذاتي.

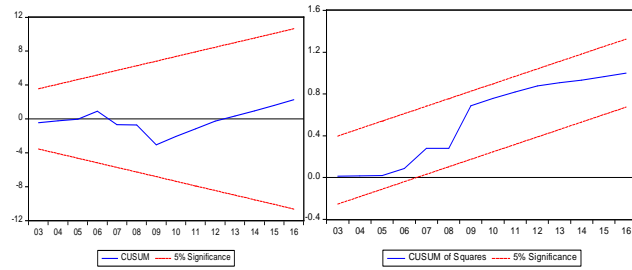
-تجانس التباين:

Heteroskedasticity Test: ARCH

F-statistic	0.192441	Prob. F(1,22)	0.6652
Obs*R-squared	0.208115	Prob. Chi-Square(1)	0.6482

إن القيمة الاحتمالية 0.6482 أكبر من مستوى المعنوية 5 %، وعليه نقبل فرضية العدم التي تدل على ثبات التباين الأخطاء العشوائية.

-الاستقرار الهيكلي للنموذج:



من خلال الشكلين نلاحظ أن منحني الأخطاء لم يتجاوز مجال الثقة عند مستوى المعنوية 5 %، وبالتالي نقبل فرضية العدم التي تدل على إستقرارية النموذج خلال فترة الدراسة، أي أن النموذج لا يعاني من تغيرات هيكلية. وفي الأخير يمكن القول أن النموذج يخلو من المشاكل القياسية وعليه يقبل إحصائياً.

-النموذج الثالث: أثر الإنفاق على التعليم على معدل الالتحاق بالثانوي.

باختبار العلاقة في المدى الطويل ومع أخذ درجة التأخير 2 وحسب معيار أكايك كانت نتائج التقدير كمايلي:

Variable	Coefficient	Prob
CoIntEq(-1)*	-0.710933	0.0001

-نلاحظ من خلال النتائج الموضحة في الجدول أن معامل الإرجاع $CoIntEq(-1)^*$ سالب ومعنوي.

R-squared	0.829264
Adjusted R-squared	0.772352
F-statistic	3.630546

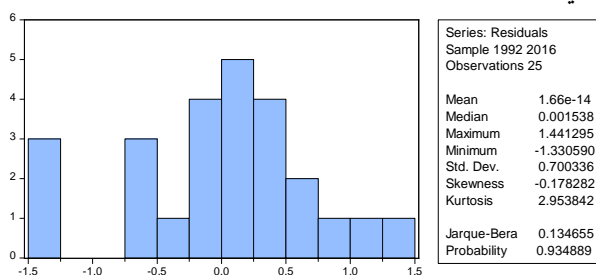
-نلاحظ من خلال اختبار الحدود فيشر أن إحصائية فيشر 3.630546 أكبر من القيم العظمى عند كل مجالات الثقة، وبالتالي نستنتج وجود تكامل مشترك وعليه وجود علاقة طويلة الأجل بين الإنفاق على التعليم ومعدل الالتحاق بالثانوي.

Variable	Coefficient	Prob
GEDU	0.035503	0.6100
TR	0.649272	0.1339
TINSS	0.565058	0.0000

-نلاحظ أن معامل الإنفاق على التعليم موجب وغير معنوي، وبالتالي فإن أثر الإنفاق على التعليم على معدل الالتحاق بالتعليم الثانوي موجب ولكنه تأثير ضئيل.

-دراسة المشاكل القياسية للنموذج:

- التوزيع الغير الطبيعي للبواقي:



من خلال نتائج فحص اختبار jarque – bera نلاحظ أن القيمة الاحتمالية أكبر من 5 %، وبالتالي نقبل فرضية العدم التي تفيد أن البواقي موزعة توزيعاً طبيعياً.

الارتباط الذاتي للبواقي:

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

F-statistic	1.447553	Prob. F(1,12)	0.2521
Obs*R-squared	2.691108	Prob. Chi-Square(1)	0.1009

إن القيمة الاحتمالية 0.1009 أكبر من مستوى المعنوية 5 %، وعليه نقبل فرضية العدم التي تدل على عدم وجود ارتباط ذاتي.

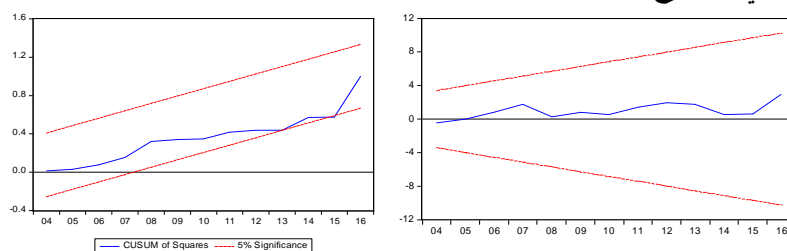
-تجانس التباين:

Heteroskedasticity Test: ARCH

F-statistic	2.531013	Prob. F(2,20)	0.1047
Obs*R-squared	4.645538	Prob. Chi-Square(2)	0.0980

إن القيمة الاحتمالية 0.0980 أكبر من مستوى المعنوية 5 %، وعليه نقبل فرضية العدم التي تدل على ثبات تباين الأخطاء العشوائية.

الاستقرار الهيكلي للنموذج:



من خلال الشككين نلاحظ أن منحى الأخطاء لم يتجاوز مجال الثقة عند مستوى المعنوية 5 %، وبالتالي نقبل فرضية العدم التي تدل على إستقرارية النموذج خلال فترة الدراسة، أي أن النموذج لا يعاني من تغيرات هيكلية. وفي الأخير يمكن القول أن النموذج يخلو من المشاكل القياسية وعليه يقبل إحصائيا.

-التحليل النتائج:

من خلال النتائج نلاحظ أن الإنفاق على التعليم في الجزائر له تأثير موجب على معدل الالتحاق بالمدارس الابتدائية وكذلك على معدل الالتحاق بالمتوسطة و الثانوية، وهو تأثير يتوافق مع التوقعات النظرية للعلاقة، ولكن هذا التأثير كان غير معنويا وهو ما يفسر بأنه تأثير ضعيل لان حجم المبالغ المخصصة في ميزانية الدولة للتعليم الابتدائي و المتوسط و الثانوي، هي مبالغ كبيرة ، تتزايد سنويا، ولكن هذه المبالغ لا تستعمل استعمالا رشيدا في تطوير التعليم في المراحل الثلاث أضف إلى ذلك تأثير الفساد الإداري وعدم استعمال هذه المبالغ للإغراض المخصصة لها.

ومن جهة أخرى هناك عوامل أخرى لعبت تأثير أكبر على الالتحاق بالتعليم الابتدائي ومن ثم بمعدل الالتحاق بالتعليم المتوسط و الثانوي كمعدل التسرب المدرسي الذي يظهر تأثيره الواضح ، حيث يظهر معاملته موجب ومعنوي في نتائج تقدير النموذج الأول، في حين يظهر معاملته موجب وغير معنوي في نتائج تقدير النموذج الثاني و الثالث ، فتأثيره ضعيف على معدل الالتحاق بالمتوسطة لان تأثيره غير مباشر من خلال تأثير معدل الالتحاق بالمدسة على معدل الالتحاق بالمتوسطة و الذي بدوره يظهر تأثيره الموجب و المعنوي .

وكذلك تأثيره ضعيف على معدل الالتحاق بالثانوية لأنه تأثير غير مباشر عن طريق معدل الالتحاق بالمتوسطة الذي يظهر معاملته موجب ومعنوي.

وفي الأخير يمكن أن نستخلص من الدراسة القياسية أن الإنفاق على التعليم لم يستطع تحقيق أهداف سياسة التعليم لحد كبير، لأن هناك عوامل أخرى تتدخل كمعدل التسرب المدرسي الذي يرتبط ارتباطا وثيقا بثقافة بعض الأسر الجزائرية من جهة تعليم البنات، كما يرجع ذلك إلى الظروف المعيشية والاجتماعية القاسية التي ما زالت تعيشها بعض الأسر الجزائرية خاصة في المناطق الريفية والنائية.

الخلاصة:

ساهم الإنفاق العمومي في تحقيق أهداف السياسة التعليمية بفعالية إلى حد ما خاصة في الفترة التي عرفت فيها البلاد وفرة مالية كبيرة، حيث انعكس ذلك على تحسن المؤشرات التعليمية كتزايد نسبة الالتحاق بالمدارس وانخفاض معدل التسرب المدرسي، بالإضافة إلى الإنجازات المحققة في إطار البنى التحتية كالمدارس والمؤسسات التعليمية، لكن هذا لا ينفي أنها غير كافية إذا ما تم مقارنتها بحجم المبالغ المالية الضخمة التي رصدت لها، إذ لا يزال قطاع التعليم يعاني مشاكل جمة كنقص مدخلات التعليم وتدهور حال التعليم والمحدار نوعيته، وذلك لاهتمام بالكم لا بالنوع، وعليه لا بد من إعادة النظر في توزيع ميزانية القطاع والتركيز على النتائج.

قائمة المراجع:

المراجع العربية :

- بن غنيمة محمد السعيد. (2015). أثر سياسات الإنفاق العام على التعليم العالي في الجزائر - 1967-2012، أطروحة ماجستير، جامعة تيزي وزو.
- علي دحمان محمد. (2011). تقييم نفقات الصحة والتعليم - دراسة حالة لولاية تلمسان، أطروحة ماجستير، جامعة تلمسان.
- فتح السيد يوسف عبد الحميد. (2012). دور الإنفاق الحكومي في رفع كفاءة التعليم - الحالة المصري بالمقارنة مع التجارب الدولية، أطروحة ماجستير، جامعة القاهرة.
- المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي. (2015). *تقرير حول الظرف الاقتصادي والاجتماعي*.
- القانون التوجيهي للتربية الوطنية رقم 08-04 المؤرخ في 23 جانفي 2008.
- المجلس الدستوري. (1976). *الجريدة الرسمية الجزائرية*، العدد 76.
- مذكرة عرض قانون المالية لسنة 2017 تقديرات 2018-2019.
- المراجع الأجنبية :

- BernardinSenadza, (2015), Effect of public education expenditure on selected primary education outcomes in sub sahara an africa, *International Journal, Education Economics and Development*, 6(4), 314- 330.
- Charles Uchennaobi& Sylvester Chukwunonso& Stephen Kelechi Dimnwobi, (2016), Government education spending and education outcome in nigeria, *international journal of economics finance and management sciences*, 4(4), 223- 234.
- Roland Craigwell& Danielle Bynoe& Shane Lowe, (2012), The Effectiveness of Government Expenditure On Education and Health Care in The Caribbean, *International Journal of Development*, 11(1), 04- 18.
- RisikatOladoyin. (2011), Effect of educational spending and Macroeconomic Uncertainty on schooling outcomes : evidence from nigeria, *Journal of economics, Finance &Administratie Science*, 16(31), 07- 15.
- John C Anyanwu& Andrew E. O Erhijakpor, (2007), Education Expenditure and school Enrolment in Africa illustration from nigeria and other SANE Countries, *Economic research working paper n° 92*, 1- 29.
- Rapport national sur le développement humain, *CNES*,Algerie,2009-2010.
- Rapport sur l'état économique et social, (2013), situation du systhème éducation-formation.